

الأمن الوطني الجزائري في ضوء الناعم من التهديدات

د. عبد الحميد قرني

أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر -03-

ملخص:

نسعى في هذا المقال إلى معالجة "التهديدات الناعمة" التي نحسبها قائمة في المجتمع الجزائري والتي لها تأثير حقيقي على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفرد والجماعات والمؤسسات، والتي يمكن أن تشكل خطرا على أمن وانسجام هؤلاء. وقد اعتبرناها تهديدات "ناعمة"، لأننا في الواقع نعيشها يوميا ونتغافل عن معالجتها، إذ أنها أصبحت جزءا من حياتنا اليومية ومن الأمور العادية. والغاية الأساسية من التطرق إلى هذه التهديدات، بل إلى عينة منها، تكمن في إبراز مدى خطورتها وحتمية معالجتها. وقد برز جليا أن هذه التهديدات قائمة في المجتمع الجزائري وتنمو ببطء في كيانه، وأن التغاضي عن معالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها سوف يؤدي حتما إلى اختلالات في المستويات المجتمعية المختلفة تهدد أمن واستقرار المجتمع برمته. أما التهديدات التي نعالجها فلها بالأساس صلة بالمنظومة الاجتماعية ومناهج العمل وحوكمة المؤسسات وطرق صنع القرار.

الكلمات المفتاحية: التهديدات الناعمة، المنظومة الاجتماعية، الاقتصاد، الحوكمة، صناعة القرار، الأمن الوطني.

Abstract

The present article aims at dealing with « soft menaces » and threats which we think are existing in the Algerian society, and which have real impact on social, economic and political life of individuals, communities and institutions. These threats constitute a danger for the security of the latter and for social harmony as well.

We have considered these threats as « soft » in so far as they have become part of our daily life, and that we live with them and overlook dealing with such issues that have become part of ordinary things.

The main objective for dealing with this kind of issues, or rather a sample of them, lies in drawing attention on how dangerous they are and how urgent it is to deal with them.

It has clearly appeared that these threats really exist in the Algerian society and grow slowly in its body and that if the issues are not addressed so as to have the right solutions it would lead to multiple imbalances that endanger society's security and stability.

The threats we expose have mainly to do with the social system, work methods, governance of institutions, and ways of decision making.

Key words: soft menaces, social system, economy, governance, decision making, national security.

مقدمة

لا شك أنه أصبح بديهيًا للخاصة من المفكرين والعامّة على حد السواء أن الأمن الوطني لا يقتصر على الأمن العسكري والصلب وحده، ولا على أمن الحدود وتهديد العدو الصريح، إنما اتخذ الأمن أبعادًا متشعبة تتداخل وتتكامل في التهديد وفي التصدي والمواجهة أو المقاومة.

وقد اتخذ العديد من المحللين تعاريف للأمن لها علاقة على وجه الخصوص بالقدرة على التصدي لأي اعتداء أجنبي، وحماية القيم الوطنية الحيوية ضد أعداء قائلين أو محتملين (Thierry Balzacq, p4)، أما عند باري بوزان، الذي شاعت نظريته وهيمنت على غيرها، فهو يعتبر أن الأمن هو: "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"، (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019/09/20)، ويوسعه بذلك إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما اتخذ الأمن بعد "المفهوم الاستراتيجي"، الذي تسير من خلاله مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، (TAMCrawford, 2014, p5).

أما مفهوم التهديد الذي نحن بصدد معالجته، فيعرّف بما يمكن أن يلحق الضرر بالفرد والجماعة، أو بالمنشآت الحساسة والحوية (Jean-PierreMaulny et Sabine Sarraf, 2016, p3)، أما فيما يتعلق بطبيعته وقوته وبالأولويات بين مختلف التهديدات فإنها تختلف من بلد إلى آخر، حسب ما يعتبره الفاعلون مخلاً مباشراً بأمنهم وباستقرارهم (نفس المرجع، ص 4)، كما أنه ليس هناك طريقة واحدة في التعامل مع التهديدات.

أما ما نحن بصدد معالجته من تهديدات في المجتمع الجزائري، فإنه يتمثل فيما نعتبره في أغلبته تهديدات ناعمة. ونعني بالناعم من التهديدات الوضع القائم الذي نحن على وعي تام أو نسبي بوجوده، ولم نعالجه، أو نحن نرجئ معالجته، رغم أن انعكاسات هذه التهديدات سلبية ومعتبرة مادياً ومعنوياً. كما أن التهديد الناعم من حيث أننا نتخذناه واقعا سلّمنا بوجوده في حين أن ضرره لاحق بنا، بل هو لاحق بمختلف فئات المجتمع، ومخّل بالانسجام ومؤدّى إلى الاحتقان وإلى خلق هشاشات تهدد التوازن والاستقرار الاجتماعيين. ولا أدلّ على هذا من الإجراءات البيروقراطية، والاختلال في تسير مجالات الخدمات الصحية والتجارية، والقصور في إدارة المشاريع الاقتصادية والاستثمارية، وغيرها من المعاملات التي تسيء إلى العلاقات بين المواطن والمؤسسات على اختلاف أنواعها ومستوياتها، إلا أنها أصبحت جزءاً من حياتنا قد تقبلناها وسلّمنا بها.

ولنا مثال كذلك في مجال آخر ويُعد آخر، وهو الهيمنة الثقافية والفكرية للغرب التي تعدّ عند أصحابها، وبالأخص عند الأمريكيين "قوة ناعمة"، لأنها تشكل، منذ أمد بعيد، مرجعية لكل المجتمعات تقنيها وتقليدها، في حين هي في الواقع تشكل "تهديدا ناعما" بالنسبة لغيرها.

لذلك نسعى في هذا الإسهام إلى معالجة أهم التهديدات التي تواجه بلدنا والتي نرى أنه من الضروري والأكيد التعرّف عليها والعناية بها بدراستها بكل خباياها ومحاولة معالجتها وفق جدّة كل واحدة منها، بغرض تجاوزها لإتمام بناء مجتمع آمن متكامل يسوده الوثام والانسجام.

وإن كان هذا الفضاء لا يسمح بمعالجة كل موضوع بما يتطلبه أو يستحقه من التدقيق فيه وفي أسبابه وحلوله واستيفاء دراسته، إلا أنه لا بد من تحديد التهديدات ودراستها دراسة علمية موضوعية تتجاوز المعرفة العامة والسطحية. لأنه يمكن أن تكون لها أبعاد وخفايا لا يدركها غير المتخصص المتمعن فيها، مثلما أنه لا بد ألاّ نسلم "لوهم الشفافية" الذي ينساق إليه أصحاب الحس المشترك الذين يسارعون في إيجاد العلاقة الترابطية بين شيئين بسبب البديهية المضلّة، إذ أن الدراسة العلمية والموضوعية تقوم بالوصف الحقيقي لواقع التهديد دون إفراط ولا تفريط، بما يسمح بفهم الأمر حق فهمه، ومن ثمّ التمكين لصاحب القرار من اتخاذ التدابير الملائمة.

وإننا من خلال هذا العمل نحاول الإجابة على مختلف التساؤلات حول قدرة المؤسسات المجتمعية الجزائرية العمل على التصدي لهذه التهديدات الناعمة القائمة؟

وقد اخترنا أن نعالج بشيء من الإيجاز عددا محدودا من التهديدات، التي نرى فيها الأولوية والأهمية لمعالجة الوضع بصفة قريبة من الشمولية، وهي: التهديدات الاجتماعية، والتهديدات الاقتصادية وتهديد الأمن الفكري والتهديد الثقافي والهوياتي والتهديدات المتعلقة بالحوكمة.

1- التهديدات الاجتماعية:

تنبع التهديدات الاجتماعية للمجتمع الجزائري من مجمل سيرورة التطورات التي حصلت فيه منذ الاستقلال على الأقل. وقد طرأت تغييرات جمة على مستويات عديدة جعلت المجتمع الجزائري، في بنيته الحالية، يختلف تماما عما كان عليه غداة الاستقلال.

ففي الحقبة الاستعمارية حافظ المجتمع الجزائري بكل ما أوتي من قوة، على خصائصه التقليدية التي كانت تميّزه، والتي كانت هي نفسها تميّز بمتانة الروابط الاجتماعية وصلابة العلاقات القرابية، التي كانت تتجسد في الانتماء القبلي والعائلي الموسع، والتي كانت تضمن تماسك المؤسسات الاجتماعية المذكورة، وكانت تضمن أمن واستقرار العائلة والأفراد، ومنه استقرار المجتمع، سواء كان أمنا اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو سياسيا.

ثم إن هذه الروابط المتينة مكّنت كذلك من الحفاظ على الأعراف والعادات والتقاليد، التي شكّلت ركيزة أساسية في الحفاظ على كينونة المجتمع ودوامه وصرورته، خاصة في مقاومته لكل محاولات الاستعمار الفرنسي لطمس الهوية والشخصية الجزائرية ومسحها وفسخها، (Djeghloul Abdelkader, 1984, p25). كما أن هذه الميزة هي التي شكّلت الركيزة الأساسية، في آخر المطاف، التي استمدت منها الثورة الجزائرية قوتها، وأعطت المجتمع الجزائري القدرة على التحلي بالانضباط والعزيمة والثبات للنجاح في العمل الثوري الدؤوب.

ولما كان لا بد غداة الاستقلال من التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، والسعي إلى التغيير نحو الأحسن، فإن أثر هذه الديناميكية والحركية كان ملموسا على المستويات المختلفة، مما أحدث تأثيرا معتبرا على البنية الاجتماعية، ومن ثم الروابط الاجتماعية (رشيد حمدوش، بدون تاريخ، ص 17).

ففي المستوى الاقتصادي، انتقل المجتمع تدريجيا من مجتمع يغلب عليه الطابع الريفي الفلاحي، إلى مجتمع تطورت فيه فئة عمالية تعاضمت مع توسع النسيج الصناعي خلال العشرينين أو الثلاثة الأولى للاستقلال، وبهذا يكون التصنيع قد أحدث تغييرا في بنية المجتمع الجزائري.

كما صاحب هذا التصنيع انتشار الفضاءات الحضرية، التي شهدت توسعا كبيرا لمناطق سكنية عديدة، وبعث مدن جديدة بأكملها، فأصبح المجتمع الجزائري مجتمع غلبت عليه الصبغة الحضرية، معظم السكان بالاستقرار في المدن بأغلبية كبيرة. ولا زالت نسبة الحضر تتعاظم، حيث كان 73 % من السكان في أول جانفي 2018، يقطنون في المدن، وينتظر أن تصل هذه النسبة إلى 85% في آفاق سنة 2050، (Keira Bachar, 2018, p1).

أما تحسن مستوى المعيشة بفضل الديناميكية الاقتصادية، فقد أدى إلى انفراد العائلات المصغرة واستقلالها عن العائلة التقليدية الموسعة، خاصة مع تطور المدن وتغير طبيعة الإسكان، وتنفيذ السياسة الوطنية لبناء السكن الاجتماعي وتوزيعه، التي عممت انفراد العائلة الصغيرة المكونة من الأب والأم والأولاد، دون باقي الفروع والأصول، واستقلالها عن البنية الأساسية للمجتمع التقليدي، وهو ما فاقم ضعف وتلاشي الروابط الاجتماعية، وهشاشة التضامن الاجتماعي التقليدي.

وقد نجم عن هذا الوضع على سبيل المثال، إثقال كاهل الدولة في تكفلها بالجانب التضامني، إذ أن التضامن بين أفراد العائلة الواحدة يكاد يتقلص إلى أدنى مستوياته، بعد أن أصبح نموذج العائلات المصغرة هو السائد في التنظيم الاجتماعي، وغلبت عليه الفردانية التي تدفع لمعالجة القضايا العائلية والاجتماعية على ضوء المصالح الخاصة والأنية، فكان أن تخلى الفرد عن الاهتمام بذويه والأقربين، لذلك نحن نشهد اليوم انتشار دور العجزة والأيتام، يواكبه خطاب اجتماعي يؤكد أن هذه الظاهرة "غريبة عن مجتمعنا".

وقد صاحب هذه الحركية تطور في التمثلات الاجتماعية، وتحولت نظرة الفرد والمجتمع إلى العائلة والمدرسة ومؤسسات الدولة وإلى قيم التضامن والتماسك الاجتماعي، فتغيرت طبيعة المعاملات التي كانت تتسم بالتقديس والوقار والاحترام لهذه المؤسسات وهذه الشؤون إلى عكس ذلك، كما أن هذا الوضع السوسيولوجي قد أدى إلى انتشار وهمية الفردانية، التي هي النموذج المفضل والمبجل للمجتمعات الغربية الليبرالية، التي عملت بقوة وشراسة وطول نفس على فرضه وتعميمه على كل مجتمعات العالم، بفرض قيمه التي تعطي الفرد أولوية وقيمة على المجموعة داخل المجتمع، وهو ما أدى إلى "تغريب" "occidentalisation" المجتمع و"استلاب" "aliénation" الفرد، (Claude Dargent, 2002, p 344).

جعل هذا الأمر مؤسسات التنشئة الاجتماعية، العائلة والمدرسة على وجه الخصوص، عاجزين عن أداء مهامهما على أحسن وجه، وهو ما أنتج في آخر المطاف، نوعا آخر من الفرد ومن العائلة ومن السلوك، قلّ ما كان موضوعا لدراسات سوسيولوجية ونفسية معمقة، قصد تحديد ملامح الشخصية الجزائرية الجديدة، وإن وجدت هذه الدراسات، فإن نتائجها لم تجد منفذا لحل الإشكالات المطروحة.

لا يمكن الحديث عن التغيرات العميقة في ملامح الشخصية الجزائرية منذ الاستقلال، دون الرجوع إلى آثار "العشرية السوداء" نظرا لبلاغ أهميتها، وتطلق هذه التسمية على عشرية التسعينيات التي عاشت فيها الجزائر حقبة من أخطر حقبات تاريخها المعاصر، إذ أن الإرهاب الذي استفحل في تلك السنوات هزّ أركان المجتمع والدولة على حد سواء، وكاد أن يعصف بهما، إلا أن العامل اللافت للانتباه، هو الأثر البالغ الذي تركته هذه الموجة الساحقة من العنف على نفوس الأفراد الذين عايشوا هذه الفترة شبابا أو أطفالا وطبعت شخصيتهم، وهناك من يُرجع ظهور هذه الأنواع الجديدة من العنف التي يشهدها المجتمع في بداية الألفية الثالثة و"الغريبة عن مجتمعنا"، إلى الأثر العميق الذي تركته هذه الحقبة الأليمة في نفس الفرد الجزائري، (Zoubir Boussafsaf, 2013, p 76).

يرز من خلال ما سبق، أن التخصّر والاستقرار في "المدينة"، وتلاشي الروابط الاجتماعية، وهيمنة الفردانية، وآثار "العشرية السوداء" على النفوس، فضلا عن الانتشار الواسع لاستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والشبكات الاجتماعية، كان لها الأثر البالغ جميعها على الفرد الجزائري، وأسست لبناء شخصية جزائرية "جديدة"، لم نفردها بالدراسات العلمية المعمقة التي تمكّنا من الإحاطة بها (الشخصية) ومعرفتها. وما دما لا نعرف بدقة علمية ملامح هذه الشخصية الجزائرية، فإنه يعسر التعامل معها بالطريقة السليمة وتلبية رغباتها والاستجابة لتطلعاتها. كما يجعل ذلك كل مشروع تربوي لبناء شخصية جزائرية نموذجية دون جدوى.

وهذا من صلب التهديد الناعم الذي وجبت العناية به بالدراسة الموضوعية والتحليل، من طرف علماء الاجتماع، وعلماء النفس، وخبراء الميدان، لتحديد سبل التعامل مع هذا الوضع من أجل معالجته، من طرف المؤسسات المعنية، في اتجاه بناء شخصية جزائرية مترنة، ومتميزة بالخصائص التي تسمح ببناء مجتمع مترن ومنسجم بدوره.

2- التهديدات الاقتصادية:

شهد الاقتصاد الجزائري في السبعينات من القرن الماضي، حركية وديناميكية سيّرتها عقلانية معيّنة نابعة من موقف إيديولوجي، يحسده تخطيط محكم لتدخل الدولة الفتية، التي أخذت على عاتقها التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالسعي إلى إقامة نظام اشتراكي، جعل السلطات آنذاك تخطط لثورة صناعية وثورة زراعية ترافقهما ثورة ثقافية، وقد اعتمدت السلطات نمودجا اقتصاديا يتركز على "الصناعات المصنّعة"، وإقامة نسيج من الصناعات الثقيلة والصغيرة المتكاملة، يحكم إنشائها هدفًا استراتيجي، ويعتمد على اندماجها اندماجا اقتصاديا بنسبة متعاطمة كل سنة، وتضمن السيادة الاقتصادية الوطنية، وتحقق الإنتاج الوطني في الفلاحة والصناعة، كبديل للاتكال على الخارج والاستيراد،

(8) Ferhat Abderrazek, (2014, p 8)، وسعيا في ذلك إلى تحقيق سيادة اقتصادية، وهو ما عبر عنه ج. ديستان دو بيرنيس في ذلك الوقت بـ "البنية الصناعية المنسجمة الموجهة نحو الداخل". (G. D. de Bernis, 1971, p 547).

وغداة اعتماد دستور 1989، أقدمت الجزائر على إصلاحات في مختلف الميادين، وخاصة منها تلك التي لها صلة مباشرة بالاقتصاد، كتنظيم المؤسسات الاقتصادية والمالية والبنوك والتجارة وغيرها، متخلية بذلك عن النموذج الاشتراكي، ومؤسسة، بل بالأحرى، ممتدة لنموذج ليبرالي للاقتصاد والمؤسسة، (Chouaidia Mounia, 2020, p 2).

إلا أن الذي شهدته الاقتصاد الوطني تمثل، في الواقع، في التخلي عن العديد من الصناعات التي بُعثت في العقدين الأولين من الاستقلال، حيث شهدنا موجة من تفكيك التصنيع désindustrialisation الذي يقول عنه يوسف بن عبد الله: "إن التخلي عن سياسة التصنيع مستمرة منذ أواخر سنوات 1980. (وهو) أمر غير معقول من حيث أنه يبدو أن تصنيع الدول النامية حقيقة بارزة خلال العشريتين الأخيرتين. وإن القطاع العام هو الذي يتحمل ذلك. فباستثناء بعض السنوات القليلة، شهدت الصناعة التحويلية في القطاع العام نموا سلبيا منذ نهاية الثمانينات. ففي عام 2004، تراجع مؤشر الإنتاج فيها بـ 38 نقطة مقارنة بعام 1989. وأصبحت الصناعة التحويلية الوطنية تساهم بنسبة 7% فقط من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بما كان يفوق 15% في منتصف الثمانينات." (Y. Benabdallah, p1). وبالموازاة أُصيب الاقتصاد الوطني بـ "المرض الهولندي" "disease" dutch " (نفس المرجع ص 6) و (Kareem Ismail, 2010, p 7)، إلى أن انتهى المطاف إلى تراجع المكاسب الاقتصادية، جراء تنفيذ عملية إعادة هيكلة المؤسسات "restructuration"، فكانت النتيجة الحتمية، أن اندثرت كبريات الشركات الوطنية، أو تراجع أداؤها، فتم استبدال الإنتاج الوطني باستيراد كل أنواع السلع، بما في ذلك المواد الأولية المتوفرة محليا.

وقد أصبح الاقتصاد الوطني بعد ثلاثة عقود من الزمن، بعيدا عن المقاربة التنموية الشاملة التي طبعت السنوات الأولى للاستقلال، إذ تم تجاوز النظام الاشتراكي دون تطبيق النظام البديل (الليبرالي) بكامل أوجهه، وفي هذه الحالة، أصبحت لا توجد مرجعية اقتصادية صريحة مدونة، يلتزم بتحقيق أهدافها كل الفاعلين، لتمكين البلاد من التقدم بخطى ثابتة نحو التنمية الاقتصادية والرفق الاجتماعي.

وهو ما معناه غياب نموذج اقتصادي صريح، يأخذ بعين الاعتبار كل خصوصيات المجتمع وطموحاته، فنتج عن ذلك اقتصاد هشّ، لا يخلق الثروة انطلاقا من سيرورة إنتاجية اقتصادية وطنية متكاملة، تعتمد على استغلال المواد الأولية الوطنية، وتحويلها وتصنيعها بمجودة عالية، متكلة في ذلك على عمالة وطنية ذات كفاءات عالية، وعرض المنتجات في السوق الجزائرية والدولية. وبكمن التهديد هنا، في العشوائية التي أصبحت تنسم بها النشاطات الاقتصادية، والقرارات في ذات المجال، ما دام أنه لا يربطها قاسم مشترك، يضمن تناسق الأعمال والبرامج من أجل تحقيق هدف واحد.

إننا نلاحظ اليوم في السنوات 2020 إلى 2024، الرجوع إلى سياسة اقتصادية تعتمد على القدرات والطاقات الداخلية، والابتعاد عن اللجوء إلى الخارج والتقليص من الاستيراد، وقد تجسد ذلك في قرارات من بينها، وربما من أهمها،

استغلال منجم غار جبيلات، ومنجم الفوسفات الذئب يمكن اعتبارها من أكبر ركائز توفير الموارد الأساسية للتنمية الفلاحية والصناعية، وحتى التصدير خارج المحروقات.

إلا أن الجزائر تبقى بحاجة اليوم إلى صياغة نموذج صريح للاقتصاد الوطني، مدوّن ومتفق عليه، من طرف كل الفاعلين في المجتمع الجزائري، يمنع الارتجال، وتحكمه أفكار وتوجهات إيديولوجية، تدفع على سبيل المثال للقومية الاقتصادية *patriotisme économique*، وتخدم السيادة الوطنية والاستقلالية في القرار، وتتجسد في سياسات تنمية ومخططات استراتيجية، وعمليات تنجز في الميدان لتحقيق اقتصاد خلاق للثروة وللقيمة المضافة، يعتمد على الطاقات الوطنية.

ولا بد أن يطبق نفس النهج العملي في فضاء الإنتاج الفلاحي، لوضع سياسة لتنمية القطاع، بحيث يحقق في مدى معيّن ومحدد أمن البلاد الغذائي، إذ إنه لا يمكن أن تبقى الجزائر مرهونة بما تستورده من غذاء من الخارج، وتعريض الوطن لخطر التبعية، ورهن السيادة الوطنية، ذلك أن الجزائر تبقى من أكبر مستوردي القمح، حيث أنها لا تغطي إلا الربع (25%) من حاجياتها من هذه المادة الحيوية بالإنتاج الوطني، (Soumeiya Bekkis, et al. 2022, p 133)، كما أنها من أكبر مستوردي الحليب في العالم، (Kousseila BELLIL, Moussa BOUKRIF, 2021, p 139).

وقد أبرزت الحرب بين روسيا وأوكرانيا، هشاشة السوق الدولية في ميدان الحبوب وإمكانية تعثرها، كما أن جائحة كورونا في بدايتها خاصة، قد أعطت كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين في العالم فرصة للتأمل في أهمية وحتمية الاعتماد على القدرات الوطنية أولا وقبل كل شيء، وقد شهدنا تعثر الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في الوصول إلى عدة مواد صيدلانية وشبه صيدلانية، أدت إلى سعي الدول إلى العمل على انفراد لمواجهة الجائحة، وأسقطت التضامن الذي تم بناؤه والاعتماد عليه في "الاتحاد الأوروبي"، الذي تعطل بدوره وتعطل معه التضامن الاقتصادي وحتى الاجتماعي للمجموعة، كما تعثر التضامن بين الولايات المتحدة وأوروبا، وتعطل التكتل الأمريكي الشمالي (الو.م.أ. وكندا). والدرس المستخلص من هذين المثالين وغيرهما، هو أنه ينتظر تطبيق مبدأ تحقيق المستوى الأدنى المطلوب من الاستقلالية، في كل ما يتعلق بتلبية حاجات المواطن، ويحد من هشاشة السيادة الوطنية.

وإن مسعى السلطات العمومية في 2022، لتجسيد التنمية الفلاحية من خلال بعث وتطوير الفلاحة الصحراوية، بإقامة وحدات زراعية شاسعة تعمل بمناهج وتقنيات عصرية، لجدير بأن يضع البلاد في طريق تحقيق هذا الأمن الغذائي، وإذ نكتفي بهذا القدر من الأمثلة، فإننا نشير إلى أن الأمر يخص كذلك الأمن الصحي، وقدرة المواطن على الولوج إلى الخدمات الصحية والمواد الصيدلانية في أحسن الظروف، كما يخص الطاقة وغيرها من وسائل تحقيق السيادة الوطنية ورفاه المواطن.

ولا يمكننا أن نعالج الجانب الاقتصادي من التهديد دون أن نشير إلى الاقتصاد الموازي الذي طال أمده، وأخذ بعدا كبيرا في حجمه ومكانته في الاقتصاد الوطني وفي المجتمع الجزائري، حيث ما زال يشغل حيزا معتبرا من الاقتصاد الوطني، ويوظف يدا عاملة معتبرة، ويتداول كما هائلا من الكتلة المالية، دون الخضوع للتشريعات الخاصة بالاقتصاد

والعمل. وتكمن أهميته ليس في البعد الاقتصادي فقط، بل في البعد الاجتماعي أيضا، وفي بعد العلاقة بين المواطن ومختلف المؤسسات والهيئات من حيث العمل بقوانينها وتنظيماتها، وهو الموضوع الذي يحتاج إلى فضاء أوسع وفسحة من التحليل، قصد التشخيص الدقيق ودراسة البدائل.

وفي ضوء ما سبق، يحق لنا أن نتساءل إذا كان هذا التهديد الاقتصادي "ناعما" حقا، أم أنه في الحقيقة تهديد "صلب" محدد بالبلاد وجب التجنّد له وتجنيد كل القوى الوطنية؟

3- التهديدات ذات الصلة بالحكومة:

تعد الحوكمة مجمل الآليات التي تسعى من خلالها المؤسسات والهيئات إلى تسيير شؤونها وتنظيم أعمالها، بحيث تتمكن من أداء مهامها على أكمل وجه والاضطلاع بمسؤولياتها كاملة تجاه المواطن على وجه الخصوص، وسوف نحاول في هذا الفصل معالجة هذا الجانب من التهديد الناعم من خلال العناصر الثلاثة التالية:

أ. الإدارة الجزائرية: المواطن ومؤسسات الدولة؛

ب. صياغة وتدوين السياسات العمومية؛

ج. سيرورة التحضير للقرار.

أ- الإدارة الجزائرية: المواطن ومؤسسات الدولة: إن مما تحمله الحوكمة من معاني هو حسن التدبير، والعمل بجد على اتخاذ أحسن القرارات، لتحقيق الأهداف المسطرة بأقل تكلفة، وأقل الاحتمالات خطأ، كما أنه ينتظر أن تكون القرارات محكمة، ومدروسة بدقة في كل جوانبها، تتخذ من دون ارتجالية، ويشارك فيها الخبراء والفاعلون المعنيون بالتنفيذ، لتوفير كل المعلومات والمعطيات التي من شأنها أن تمنح الفرصة للمشرف الأول لأي مؤسسة أن يتخذ القرار الصائب (Isabelle Lacroix, 2012, p 24).

إلا أن العمل الإداري في الجزائر، يجد صعوبة في توفير شروط المنهج الجماعي لاتخاذ القرار الصائب، وهي الشروط التي تضمن السرعة والسادد في معالجة القضايا المطروحة، ذلك أن الإدارة عموما توسعت مجالات تدخلها، كجهاز للدولة، لتنظيم شؤون المواطنين، في القرن العشرين، الأمر الذي فرض التنظيم البيروقراطي الفيبيري (ماكس فيبر)، في أعقد صورته وأشكاله. وهي إدارة مكلفة في تسييرها وفي الأثر المالي والاقتصادي والاجتماعي وفي قوة سلبياتها.

وعرفت الإدارة الجزائرية منذ زمن بالبطء في العمل والتدخل، وبالتعقيد في لإجراءات وتعددتها من حيث التكفل بقضايا المواطن، وهذا الأمر راجع لتاريخ الإدارة الجزائرية التي تضرب جذور تأسيسها في زمن التواجد العثماني منذ 1515 ثم الاستعمار الفرنسي، حيث كانت مهامها الأساسية تكمن في فرض الضرائب على السكان ومراقبتهم، وليس في خدمة "المواطنين". (عبد الحميد قربي، 2008، ص 7).

وقد أخذت الإدارة الجزائرية بعدا كبيرا ومكانة معتبرة في تنظيم الحياة في المجتمع، حيث أنها تتدخل في كل الأنشطة وكل نواحي حياة المواطن، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبذلك فإنها أصبحت تهيمن على كل مناحي الحياة، وتعتقد إجراءاتها مع تفرع وتنوع نشاطات المواطنين، واتخذت شكل أخطبوط يتحكم في دواليب وآليات تنفيذ سياسة

الحكومة، وهي القادرة على التنفيذ أو التعطيل أو حتى الإلغاء، وأصبح المشرف على المصلحة الإدارية الذي له سلطة الترخيص والإمضاء، ينفرد بالسلطة وأحيانا يتصرف حسب أهوائه، إلى حد أن الإدارة التي تأسست لتنفيذ سياسة الدولة والحكومة يمكنها، في ظروف معيّنة، أن تتخذ قرارات لا تخدم إرادة السلطة، ولا تنفذ لها أهدافها التنموية والاجتماعية، وقد كان لنا مثال في المشاريع الاستثمارية التي كانت معطلة على مستوى مختلف ولايات الوطن، وتم بعثها من جديد في آجال محدودة، بعد تدخل أعلى السلطات في البلاد بطرق استثنائية*.

وإن كانت هذه حال كل المؤسسات الإدارية في أغلب البلدان، وخاصة منها البلدان النامية، وليس في الجزائر فقط، إلا أن الأثر الذي تركته في نفس المواطن الجزائري، جعلته يفقد الثقة الكاملة فيها، ويؤاس من علاقات وروابط سليمة مع مؤسسات الدولة، وذلك رغم الإصلاحات المرحلية التي أقدمت عليها مختلف الحكومات منذ عشرات السنين. فمنذ بداياتها الأولى عمدت الإدارة الجزائرية إلى تكوين الموارد البشرية على كل المستويات، في مراكز التكوين الإداري، والمدرسة الوطنية للإدارة والجامعة، أما الإصلاح الإداري في حد ذاته، فقد عني بتحسين الخدمات الإدارية وتنظيم وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، التي مست الحالة المدنية، وتكوين الملفات لمباشرة النشاطات.

إلا أن أهم عملية إصلاحية جاءت في نوفمبر 2000، غداة تنصيب "لجنة إصلاح هيكل الدولة ومهامها"، التي ترأسها السيد ميسوم سبيح وعُرفت باسمه، وقد أقدمت هذه اللجنة على اقتراح إصلاحات في الإدارة المركزية من أجل تنظيم العمل الحكومي والتنسيق الوزاري البيئي interministériel، كما مست الاقتراحات كذلك الإدارات المحلية (الولاية والبلدية)، فقد اقترح الإصلاح ترسيخ اللامركزية décentralisation (الاستقلالية في القرار المحلي)، وتعزيز اللاتمركز déconcentration (تقريب مصالح الإدارة من المواطن بتأسيس هيئات محلية تنوب عن الهيئات المركزية، ومع ذلك فقد استمرت مركزية القرار وتمركز السلطة في عاصمة البلاد دون غيرها، سواء كان ذلك على مستوى الإدارة أو المؤسسات الاقتصادية، وهو ما يعني أن هذه الإصلاحات كانت غير كافية كما وكيفاً.

وهو الأمر الذي يشكل خطراً على العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، إذ أن الانفصام بينهما يُفقد الثقة ويلحق الضرر بالانسجام الوطني، ويعطل الاقتصاد وكل شؤون البلاد، ومعنى الانفصام أن يكون المواطن في واد ومؤسسات الدولة في واد، وفي هذه الحالة، فإنه مهما أنجزت هذه الأخيرة أو قدّمت فإنها تبقى محل رفض و/أو موضوع شك وريبة. لذلك أصبح أكيدا وضروريا إيلاء العناية الخاصة لهذا التهديد "الناعم-الصلب"، الذي تحملته الدولة وتحمله المواطن على حد سواء منذ عشرات السنين.

ب- صياغة وتدوين السياسات العمومية: إن صياغة السياسات العمومية élaboration des politiques publiques صياغة صريحة مكتوبة ومدونة، تحدد السياسة القطاعية لكل قطاع نشاط في ضوء السياسة العامة للحكومة، أمر ضروري وأكيد لتحديد الأهداف الاستراتيجية، التي تخدم تطوير القطاع في تناسق وتناغم مع القطاعات

* تقدم وكالة الأنباء الجزائرية، في مارس 2022 عدد ألف (1000) مؤسسة تم رفع القيود عنها لتيأشر عملها موفرة بذلك 26 000 منصب عمل، ناهيك عن توفير المنتجات بمختلف أنواعها.

الأخرى، خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكذلك تحديد الأهداف العملية، والعمليات أو النشاطات التي تقوم بها كل هيئة من هيئات القطاع، مع تحديد المسؤوليات عن الإنجاز وتقييم هذا الأخير تقييما مرحليا وآخر نهائيا، للتأكد من نسب الإنجاز وتحليل أسباب النجاح أو الإخفاق في العمل.

إن كتابة السياسات العامة وتدوين توجهاتها وترسيخ أهدافها وطرق العمل على إنجازها، من شأنه أن يسمح لا

محالة بـ:

- الثبات على نفس النهج ونفس الأهداف مهما تعاقب المشرفون على القطاع الواحد أو المؤسسة الواحدة؛
 - تجاوز السلوكات السلبية التي تعتمد إلغاء قرارات وأعمال السلف وانتهاج منهج مغاير يلحق الضرر بالاقتصاد الوطني؛
 - تجاوز القرارات الفردية التي تتجاهل العمل الجماعي لكل هيئة أو مؤسسة؛
 - بعث الانضباط وتعظيم روح المسؤولية عند المكلفين بتسيير القطاعات والمؤسسات والأنشطة؛
 - تجنب الارتجال في القرارات التي يتخذها المسؤولون، إذ إن النهج والأهداف مسطرة مسبقا.
- ذلك أن العمل على أساس النصوص المكتوبة والمسجلة، والتي تدون سياسات الدولة العامة والقطاعية منها، تشكل مرجعا وحيدا وفريدا لكل الفاعلين، وأساسا لتحديد الأهداف التي يتوجب إنجازها في الميدان، على المديين القصير والمتوسط.

كما يسمح هذا النهج كذلك (للحكومة مثلا)، بالتقييم الدوري للمشرفين على القطاع في مختلف مستوياتهم، في إطار تقييم السياسات العمومية *évaluation des politiques publiques*، تقييما مرحليا في محطات معينة، لمدة إنجاز المشاريع، والعمليات المسجلة، والأهداف المسطرة، وتقييما نهائيا عند الانتهاء منها. على هذا الأساس فإن تقييم المسؤولين تقييما موضوعيا، هو الذي يكون مرجعا أساسيا في قرارات التعيين والترقية والعزل، دون إجحاف في حق أي طرف، والأجدر في هذا السياق أن يتم إدراج منهج التسيير بالأهداف، (MBO management by objectives)، للتأكد من حسن أداء الخدمة إلى أهلها وفي وقتها، وعلى أحسن وجه، (Konstantina Boulouta, 2012, p71, 72) كما أن عدم العمل بهذا المنهج أو القصور في تنفيذه، يفقد السيطرة على المشاريع في مختلف مراحل إنجازها، فتتخلف هذه الأخيرة، أو يتم إنجازها خارج نطاق كل المعايير، وهذا بخلاف ذاته من أخطار التهديدات الناعمة التي نلمسها في أداء المشرفين على إنجاز المشاريع، ومنهم من لا يطبق قواعد وتقنيات تسيير المشاريع، (project management)، لنصل إلى نتيجة عكسية تتمثل في تعطيل التنمية.

ج. سيرورة التحضير للقرار: إن اتخاذ القرار في حد ذاته عملية معقدة تشكل آخر حلقة في سيرورة تشمل عملية جمع المعلومات المناسبة حول القضية موضوع القرار وتحيينها وترتيبها ودراسة الاحتمالات المختلفة، وتقييم فاعلية كل احتمال، (Fred C. Lunenburg, 2010, p 4) ثم التنفيذ والتقييم. لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يتبع أهل القرار الخطوات الضرورية تجنباً للأخطاء والأخطار الناجمة عنها والعواقب الوخيمة.

ج.1. التخطيط: كانت الجزائر قبل إصلاحات التسعينيات تطبق التخطيط الاقتصادي، وكانت قد أفردت لذلك وزارة قائمة بذاتها، لها مهام أفقية في التنسيق بين قطاعات الحكومات المتتالية، وهي وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية. وقد كانت ممارسة هذا التخطيط تتجسد في توزيع "الأغلفة المالية"، لتمويل المشاريع التنموية في كل أرجاء الوطن من بلديات وولايات، إلا أن المتابعة والتقييم كانتا آليتين مفقودتين، كما أن المراقبة الأساسية عند المشرفين على التخطيط كانت تكمن في التأكد من استهلاك الأموال المرصودة دون سواها، وكان هذا النهج من العمل مقرونا (ربما على خطأ) بالنظام الاشتراكي للتسيير، وقد تم التخلي عنه غداة إصلاحات 1990 وما بعدها، دون الإتيان بالبديل، في حين أن التخطيط يعتبر من أهم مراحل المانجمنت المعاصر، بما في ذلك المانجمنت العمومي *public management*، الذي يعنى بالإدارات العمومية المركزية والمحلية.

وإن أحسن مثال يؤخذ في هذا الميدان، هو مثال المنهج الياباني في التخطيط والتنسيق للتنمية الوطنية، وكانت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وقصد الخروج من الحالة المزرية التي آلت إليها، قد أنشأت وزارة تعنى بالتصنيع والتجارة الخارجية (ministry of industry and international trade MITI)، حوّلها بعد تطور إشكاليات التنمية إلى "وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة" METI، من مهامها الأساسية التنسيق بين كل القطاعات، حيث اعتمدت مركزية التسيير، وتسيير الاستثمار، وتوفير الدعم لكل الفاعلين الاقتصاديين، وتقديم المساعدة والتأطير لتطوير الصناعات والابتكار، لذلك كانت تشرف كذلك على تمويل البحث العلمي والتطور التكنولوجي، إلا أنها لم تكن تتدخل في تسيير الصناعات أو التجارة مباشرة، مثل ما كان الحال بالنسبة للجزائر في عهد الاشتراكية، من خلال القوانين التي كانت تسيير المؤسسات الاقتصادية (التسيير الاشتراكي للمؤسسات)، وقد كان لها الأثر البالغ والدور البارز والفعال في التنمية الاقتصادية اليابانية، حتى أن هناك من اعتبر أن هذه المؤسسة هي التي تقف وراء "المعجزة اليابانية" (CHALMERS Johnson, 1982) الذي أفرد كتابا خاصا لذلك.

نحن نلمس الحاجة الملحة إلى مؤسسة مركزية قوية (سواء أكانت وزارة أو وكالة أو غيرها)، ذات سلطة موسّعة ومهام إستراتيجية، وتكون فعالة في تحريك عجلة التنمية بالتنسيق بين كل الفاعلين والمتدخلين الإداريين منهم والمشرفين على المؤسسات الاقتصادية، كما تشرف على الاستثمار لتوجيهه إلى أولويات الدولة لتحقيق أهدافها التنموية السامية، ولا شك أن العمل بغير إشراف كهذا وتخطيط وتنسيق محكمين يضيّع الوقت ويهدر الجهود، ويبقى الفاعلون الاقتصاديون مشتبكين، كل يجتهد في العمل والاستثمار حسب قدراته وأهدافه الخاصة ورؤيته الضيقة، بل وإن المؤسسات المشرفة على التنمية الاقتصادية، لا يسعها اليوم إلا أن تجمع كل الطاقات والقدرات والكفاءات، لضمان تخطيط وتنفيذ حربي في آجال محددة ومحترمة.

كما أنه قد سبق وأن أشرنا إلى حتمية وأهمية الانطلاق من موقف فكري وإيديولوجي، تنبع منه سياسة شاملة وطنية (اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية)، يتم تجسيدها في الميدان من خلال تخطيط استراتيجي، يوكل إلى هذه المؤسسة

(المقترح إنشاؤها)، يجسد السياسة العمومية، بأهداف إستراتيجية تطبق في الميدان، من خلال أهداف عملية ترمج على المدينين القريب والمتوسط، ويتم متابعة تنفيذها، وتقييم نسبة إنجازها، والوقوف على أسباب النجاح لترسيخها وتعزيزها، وأسباب التعثر وتجاوزها، للخروج من العمل التقريبي *approximatif*، وتثبيت العمل بالمناهج والقواعد التقنية والعلمية والعقلانية، مثلما تعلّمنا دروس المناجمنت العام.

ج.2. التفكير الاستراتيجي: إننا نفتقد اليوم في بلادنا، إلى هذه الهيئات ومجموعات التفكير التي تعرف بـ *think tanks* أو "مؤسسات الفكر"، وهي الهيئات المنتجة للأفكار والتحليل، والمقدمة للبدايل والاحتمالات، لتضعها تحت تصرف أصحاب القرار، وإنها إحدى أكبر نقاط الضعف التي تتميّز بها مؤسساتنا بجميع أنواعها وفي مختلف مستوياتها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

ذلك أن كل المؤسسات تواجه بشكل دائم، موجات من الأوضاع المستعجلة والقضايا الملحة الطارئة التي تتطلب اتخاذ القرار الفوري، ولا تترك للمشرفين على القطاع، أدنى مجال للتفكير والتحليل والتخمين*، وتأخذ منهم كل الوقت، وتصرّفهم عن عملية إنتاج الأفكار والبدايل، التي تتطلب مناخا وشروطا ملائمة، وبالتالي تمنعهم من التفكير في مستوى استراتيجي، يؤدي إلى إدخال تغييرات وتعديلات هيكلية كبرى، تسمح للمؤسسة أيا كانت بإحداث قفزة نوعية والانتقال إلى مرحلة جديدة من حياتها.

إن التحكم في زمام الأمور يعتمد اليوم على امتلاك الوسائل المادية والبشرية، إلا أن امتلاك المعلومة الصحيحة وتوقّرها بالكم والنوع الضروريين، والولوج إليها في وقتها يعطي صاحبها مزايا المبادرة والسبق في العمل وحسم الأمور قبل الغير، ثم إن التحليل العلمي المعقّد للأوضاع ودراسة الإمكانيات والاحتمالات والبدايل، مع المختصين والخبراء في المجالات ذات الصلة، وتقديمها للفواعل المعنية، بما يزيد قوة على قوة وجاهزية على أخرى، فالمسؤول التنفيذي ليس لديه الفرصة للتفكير الاستراتيجي، وعليه أن يعتمد على الخبراء والمختصين الذين يملكون المعارف والعلوم وذوي الحنكة في الميدان، الذين سبق لهم ممارسة نفس المهام وعاشوا أنواعا شتى من الإشكاليات.

وهذا هو دور المراكز المسماة بمؤسسات الفكر أو *think tanks*، التي تأسست في الولايات المتحدة منذ عشرات السنين، وهي تشغل في كل الميادين وتعد بالمئات، وتنسب إلى كل التوجهات السياسية والفكرية. ويورد التقرير السنوي الخاص بهذه المؤسسات أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد 2203 "مجموعة تفكير" (James G. Mc Gann, 2021, p44)، وهي تضم مجموعات من المفكرين وأصحاب الحلول والبدايل"، ينتظر منهم "إنتاج اقتراحات ابتكارية وسياسات عمومية استشرافية". (Olivier Urrutia, 2013, p4)، كما أن الحاجة إلى الخبرة الخارجية، وإلى نظرة

* لا غرابة في أن المنظومة الاقتصادية الغربية والأنجلو سكسونية على وجه الخصوص تطلق على المشرفين على المؤسسات الاقتصادية تسمية *Chief Executive Officer* وهو ما يحدد بل يحصر مساحة نشاطه ومسؤولياته في تسيير الهيئة التنفيذية للمؤسسة وضمان السير الحسن للمديريات المركزية الوظيفية كالمالية والإنتاج والتسويق، والموارد البشرية وغيرها.

أخرى غير نظرة الفاعلين في الميدان والمشرّفين عليه، أمر ضروري لضمان سلامة التفكير في المؤسسة ومصيرها في المديّن المتوسط والبعيد، بحيث يساهم الخبراء في تكوين "القوة الناعمة" (Dominique David, 2019, p 93). هذه الأسباب ولغيرها، يتبين أنه أصبح من الضروري الملح في الجزائر، التفكير الجاد في بعث هذه الوظيفة، حتى تستكمل البلاد البناء الهيكلي والمؤسّساتي لصناعة القرار*، والإفراد للتفكير السياسي والاستراتيجي فضاء بجانب الهياكل التنظيمية للمؤسسات الاقتصادية والإدارية على حد السواء، دعماً للوظيفة التنفيذية، التي لا بد أن تتخذ هذه الوظيفة مرجعاً يؤخذ بعين الاعتبار في اتخاذ قراراتها.

وهذا يستوجب إقناع، أو بالأحرى اقتناع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والدبلوماسيين والعسكريين للاستماع إليهم، والتعامل معهم في قضايا الاختصاص والخبرة، للهدف الأسمى الذي هو اتخاذ أفضل القرارات وأصوبها وأنجعها. وإن غياب مثل هذه الفضاءات، يشكل حقاً "تهديداً ناعماً" لأن احتمالات الخطأ، في هذه الحال، أكبر بكثير من فرص الصواب.

4- تهديد الأمن الفكري:

في الجزائر، وعلى غرار المجتمعات الأخرى في العالم غير الغربي، أي العالم العربي وإفريقيا وآسيا نعيش تبعية تامة للإنتاج الغربي في العلوم والمعارف، وإذا كان الأمر مقبولاً في فضاء العلوم الصلبة كالطب والكيمياء والفيزياء وغيرها لأنها علوم كونية، إلا أن هناك إشكالات أو إشكالات خطيرة تطرح عندما يتعلق الأمر بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، إذ أن هذه العلوم بخائصها تدرس مجتمعات بعينها، بمميزاتها الاجتماعية والسوسولوجية والاقتصادية والثقافية، ثم يتم التوصل إلى نتائج عامة تسمى نظريات، وهذه النظريات هي في الواقع تعميم لمختلف التجارب، يمكن أن تكون صالحة في مجتمع معين لفهم وتفسير وتحليل ظواهر ذلك المجتمع نفسه، وتكون غير صالحة لغيره من المجتمعات، إلا أنه نادراً جداً ما تكون هذه النظريات قابلة "لترجيلها" واستيرادها إلى مجتمع آخر له خصوصياته ومميزاته هو الآخر، وحتى إذا تم اللجوء إلى هذه النظريات والنماذج التحليلية، فإنها (سوف) تكون غير فعّالة، بل مضللة، ولا تساعد أبداً على الفهم الصحيح لخفايا وخبايا الظواهر موضوع الدراسة، ومن ثم فإن الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إذا لم يحتز* فإنه يكون مجانباً للواقع والحقيقة.

والحال أننا في جامعاتنا نلجأ إلى هذه النظريات والمعارف ونستعملها بمفاهيمها التي تصاحبها من الغرب أساساً، دون تمحيص ولا إعادة ترتيب ولا اجتهاد في التحقق من صحة النظريات، وإمكانية استعمالها (في الجزائر أو في غيرها من البلدان)، وتطبيقها في التحليل في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الواقع المعيش بمميزاته وخصائصه.

* إن هذا النوع من المؤسسات أو الهياكل، وهذه الوظيفة ليست في الواقع غائبة تماماً عن فضاء التفكير والمساهمة في الجزائر لكنها تتميز بالعدد القليل والمرئية *visibilité* المختمة، مثل مؤسسة "نبي" أو مؤسسة "كار CARE" المختصة في المؤسسة الاقتصادية. ثم إن التقرير المشار إليه أعلاه يعدّ إحدى عشرة (11) مجموعة تفكير في الجزائر. إلا أننا نحتاج إلى العشرات منها في جميع المجالات، وخاصة منها المجالات التي تعيش إشكالات عسيرة ومعقدو تتطلب مقاربات مختلفة ومتعددة ومتقاطعة.

* الاحتراز الإستمولوجي الذي عالجه قاسطن باشلار، في سياق فلسفة العلوم.

ولقد كانت المجتمعات غير الغربية، في زمن غير بعيد تنعت بـ"العالم الثالث"، والعالم "المتخلف"، و"غير المتطور"، أما اليوم فهي تحمل تسميات أخرى، مثل "في طريق النمو"، و"الأقل تقدماً" و"البلاد الناشئة"، و"الدول الفاشلة" و"المنهارة"، وغيرها من النعوت التي تنم عن تمركز عرقي مرضي (un ethnocentrisme maladif)، تتميز به الدوائر الفكرية الغربية.

إن الانبهار الذي نقف به أمام كل النظريات التي تنتج "هناك" (في فضاءات التفكير التابعة للهيئات الدولية والمؤسسات رسمية وحتى استخباراتية تابعة للدول الغربية)، والتقليد الأعمى واستنساخ النماذج النظرية والإصرار على استعمالها في تحليل مجتمعاتنا، ومجتمعنا الجزائري على وجه الخصوص، يجعل الإشكاليات المطروحة لا تجد الطريق إلى الحل أبداً، والأدهى من كل هذا أننا نكرس هذه التبعية وندرسها في جامعاتنا، في فضاءات العلوم الاجتماعية والإنسانية، لطلبة يعيدون إنتاج نفس الخطاب المستسلم للغير.

ونحن في فضاء الإنتاج المعرفي، ننساق إلى هذه النظريات دون تردد، ونطبقها على مجتمعاتنا دون أن تفرض علينا، بل ونحن منبهرين بما وبمفاهيمها التي تحمل الشحنات من الدلالات الفكرية والإيديولوجية السلبية لمجتمعاتنا (غير الغربية) وتعزز مكانة الغريبيين المهيمنة في جميع المجالات، ما دمنا نفرض على أنفسنا نماذجهم التحليلية وننظر إلى أنفسنا بعينهم، وهذا واقع لا يفتح الطريق إلى تأسيس علوم اجتماعية وإنسانية، تأخذ على عاتقها فهم وتفسير وتحليل ظواهر مجتمعاتنا فهما صحيحا وتحليلا صائباً، للوصول إلى حلول واقعية للإشكاليات التي يعيشها مجتمعاتنا.

وهو الأمر الذي يشكل، في نظرنا، تهديدا حقيقيا، لذلك نحن هنا أمام حتمية إزالة الغشاء الذي يغطي أعيننا ويجعلنا نرى الأشياء بأعين أصحاب المبادرة في بناء النماذج التحليلية والفئات المفهمية، ولا بد أن يتجسد نموذج التحليل paradigmme الذي نلجأ إليه، إلى هذه الوجهة لفهم وتفسير حقيقة وواقع ما يدور في مجتمعاتنا وفي العالم، بما يخدم مصالح وأمن بلادنا قبل الانخراط في أي مشروع "علمي" نظري وفكري يخدم مصالح قوى أخرى قبل مصالح بلادنا، وهو ما يؤكد الحاجة الماسة والملحة إلى فضاءات تفكير معمق، يحدث القطيعة الفكرية والإبستيمولوجية، من أجل إنتاج البدائل الفكرية والنظرية، في العلوم الاجتماعية والإنسانية على وجه، الخصوص للخروج من هذه التبعية الفكرية.

5- التهديد الثقافي والهوياتي:

يمكن تعريف الثقافة على أنها مجموعة مركبة من العادات والتقاليد والاعتقادات والممارسات والسلوكات لأفراد مجتمع معين، كما تضم الثقافة الإنتاج المعرفي والأدبي والفني، وهي عوامل مادية ولا مادية تميز هوية مجموعة بعينها عن غيرها من المجموعات والمجتمعات، وتتراكم كل هذه العوامل عبر الزمن، تحفظ المراحل التي مرت بها المجموعة في نشأتها وتكونها وتطورها، وهي بذلك تحزن ذاكرتها. (Abdelhamid GUERFI, 2009, p 7).

** Les pays les moins avancés, Least Developed Country.

إذا سلمنا بهذا التعريف فإننا نؤكد أهمية هذا الفضاء الواسع والساري في جسد المجتمع ومكانته في وجود المجتمع وقيامه وتطوّره. كما أن الثقافة تشكل القاسم المشترك لكل مكونات المجتمع وتوحدها وتخلق بينها لحة وانسجاما خاصين بها كمجموعة تاريخية قائمة بذاتها لها مميزاتا وخصائصها، تتجسد فيها الهوية التي تفرد المجتمع عن غيره من المجتمعات، وقد اتسمت الثقافة الجزائرية منذ قرون، بالتعددية الثقافية، وعاشتها مثلما أنها تعيشها كعامل موحد لمختلف المكونات السوسولوجية التي تشكل المجتمع الجزائري.

ولقد مثلت حقبة الاستعمار الفرنسي الذي تسلط على المجتمع بكامله دون تمييز، فرصة ثمينة لهذا المجتمع بمختلف مكوناته أن يلجأ إلى الفضاء الثقافي وأشكال تعبيره المتعددة للمقاومة للدّوبة ليس فقط إبان الثورة الجزائرية 1954-1962، بل طيلة 132 سنة، حيث تعددت فيها أشكال المقاومة، بتعدد أشكال التعبير، وأخذت ميزة خاصة حسب كل حقبة (Abdelhamid GUERFI, 2009, p 21).

إلا أنه أصبح من المؤكد أن المجتمع الجزائري، على غرار المجتمعات التي لا تنتمي إلى الفضاء الغربي، تصارع الوابل الثقافي الوافد من الخارج، وتخضع لهيمنة "العولمة" و"الإمبريالية الثقافية"، التي تجعلها تتلقى من الخارج من الإنتاج الثقافي ما يضع ثقافتها في خطر ويهدد كيانها. وهذه العولمة التي انبهر بها البعض وشكك فيها البعض الآخر أصبحت لا مفر منها، إذ تيقن الجميع أنها الشكل الجديد الذي تتجسد فيه الإمبريالية الشاملة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وما دمنّا لا يمكننا أن نتخلص من العولمة، فإنه من الضروري في أول الأمر تحصين الثقافة الوطنية المحلية بكامل مكوناتها، وجعلها قادرة على الصمود بمميزاتا. ذلك أنه لا بد "أن نستوعب بقدر المستطاع من جميع المصادر ومن جميع أنحاء العالم، جميع المعارف المفيدة، ولكن علينا أن نفعل ذلك بروح نقدية مستقلة، من دون أن نغض النظر عن تراثنا الفكري". (السيد حسين العطاس، 2022، ص 128).

إن الرصيد الثقافي بكل محتوياته يمثل الوعاء الذي تتبلور فيه الهوية الوطنية، وهي تتجسد في كل الفضاءات التعبيرية، من أدب ومسرح وإنتاج سينمائي وفنون وغيرها، لذلك فالعناية بالثقافة باب من أبواب العناية بالهوية الوطنية، وترسيخ أركانها، يحصنها من التهديدات التي تولدها العوامل الداخلية تماما مثل العوامل الخارجية. إلا أن العناية بالتاريخ وأركيولوجيا الممارسات والإنتاجات الثقافية والمعرفية، بما تحمله من ترسبات حياة المجتمع، لا تقل أهمية عن العناية بالحاضر والممارسات القائمة، وهذا الجانب من التاريخي العريق من الهوية هو الذي طمس الاستعمار بالأمس، حتى تتمكن مكوناته المتطرفة (أحزاب فرنسية)، اليوم، من تعاطي خطاب حول فرضية "الجزائر التي لم يكن لها وجود".

كما أن التعددية الثقافية والعرقية، التي هي في الواقع ميزة كل المجتمعات المعاصرة وكل دولة-أمة قائمة في عصرنا، أصبحت تشكل مدخلا للقوى الخارجية والعداثية لتأجيج الفوارق وبعث الفتنة والشقاق داخل المجتمعات الضعيفة والهشة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، من أجل خلق فرص للتدخل في شؤون البلاد الداخلية. وكثيرا ما تم ذلك عبر هيئات غير حكومية دولية.

مثملا أن هذه الهيئات تساهم خاصة في بث نظريات عرقية وتاريخية بعيدة كل البعد عن الواقع والحقيقة، تنتج عنها في الداخل ممارسات وخطابات وسلوكات لا تخدم وحدة المجتمع والأمة، بل تساهم في بث الفرقة بطريقة تدريجية غير ملموسة.

وهو ما يحتم بعث وتعزيز الهيئات والمؤسسات التي تدوّن التاريخ، العريق والحديث والمعاصر منه، وتبادر بكل الدراسات التي من شأنها إنتاج المعرفة العلمية حول واقع المجتمع الجزائري وتاريخه العريق وثقافته الواسعة الثرية، وتحيي شروط إنتاج أدبي وفكري وفني يوحد المجتمع، ويفند كل الأطروحات المضللة والساعية إلى خلق الفرقة والفتنة.

6- التهديدات الخارجية:

لم تكن الدول في السابق تهتم إلا بالتهديدات التي تأتي من الخارج، والتي تتمثل على وجه الخصوص في الاعتداءات المسلحة ونشوب النزاعات وتفاقم الخلافات، التي تؤدي إلى الصدامات وإلى خسائر مادية وبشرية. في عصرنا الحالي علمت كل الدول والقوى استحالة الحرب الكلاسيكية والمواجهة المباشرة، وأيقنت أن النوع الصدامي من الحروب ثقيل عسير في تسييره وباهض في تكاليفه، لذلك أصبحت تنفد الدخول المباشر في هذا النوع من النزاعات، بل أسست لأجيال من الحروب "كحروب الجيل الرابع والجيل الخامس" وغيرهما، التي تستهدف العوامل المادية واللامادية على حد سواء.

ولنا مثال في أعمال التشويش على البلاد مثملا يفعلها المغرب في كل المناسبات السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الرياضية، بافتعال الأخبار الكاذبة، والاستمرار في بثها عن طريق كل الوسائل الاتصالية التي من شأنها إلحاق الضرر المعنوي بالبلاد ومنعها من العمل بجديّة في إنجاز مشاريعها (كمشروع الخط الغازي الرابط بين نيجيريا والجزائر)، وكذلك بالسطو على الملكية الفكرية والثقافية لرموز الثقافة الجزائرية.

كما أن مثال "التدخل في الشؤون الداخلية" جدير بالذكر، إذ أن القوى الغربية على وجه الخصوص لا تتوانى في اتخاذ الذرائع التي لها صلة خاصة بالبعد الديني لتنادي باحترام حرية الاعتقاد والممارسة الدينية (المسيحية خاصة)، والتي هي غير محترمة عندها أصلا، وبالقضايا العرقية التي تستخر لها الوسائل المادية والمالية والاتصالية لتثبيت الفرقة بين المكونات السوسولوجية للأمة. كما أن ذريعة تحقيق النظام الديمقراطي هي الذريعة التي تستعملها القوى الغربية بما فيها المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كشرط من شروط بناء العلاقات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف.

من جهة أخرى تجدد الجزائر نفسها، في هذه الحقبة من تاريخها، تواجه أنماطا مختلفة من العمل العدائي المتميز أساسا باللاماثلية والهجانة (Jérôme Clech, 2016, p 12) كالجريمة المنظمة والمخدرات وتبييض الأموال والاتجار بالسلاح والبشر، وذلك على أكبر جزء من حدودها.

ونود أن نشير في الأخير، في علاقة هذا الموضوع مع ما سبقت معالجته، أن التهديدات الخارجية لا تكون لها فاعلية على مجتمع معين إلا إذا فُقد الانسجام والوثام الوطنيّين بين مكوّنات المجتمع، وإن صلاية "الجهة الداخلية" ومدى الانسجام الداخلي يحددان قدرة الدولة والمجتمع على مواجهة الهجمات والعداوات الخارجية، فكلما كان انسجام المجتمع عاليا كانت القدرة على التصدي والمقاومة *résilience* أكبر.

خاتمة

لقد تبين من خلال ما سبق، وإجابة على التساؤلات المطروحة، أن التهديدات الناعمة التي ذكرناها لم تكن موضوع اهتمام المؤسسات المجتمعية، كما لم تكن موضوع معالجة لها ولآثارها السلبية على الفضاءات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية والهوياتية، التي عاشت ديناميكية جعلتها تتطور أحيانا في اتجاه ينحرف بها عن البناء السوي لكل واحدة من المنظومات المذكورة:

- **على المستوى المجتمعي:** فقد تبين أن التطورات التي طرأت على بنية المجتمع الجزائري وبنية الفرد الجزائري غيّرت ملامح الشخصية وخصائص الجماعة بما يجعل التعامل معهما عسيرا ما لم تتم الدراسات المعمقة لمعرفة دقيقة تمكن من التجاوب والتعامل معهما بطريقة سليمة مجدية. وهو التهديد الناعم الذي يولد الهشاشة الاجتماعية.
 - **أما على مستوى المنظومة الاقتصادية:** فإن هيمنة النموذج الذي يعتمد على الربح النفطي وعلى الاستيراد المفرط مضر على كل الأصعدة مهدد تهديدا مباشرا، والقضاء عليه يكمن في الذهاب نحو إنجاز نموذج اقتصادي يعتمد على سيورة اقتصادية متكاملة، مندجّة تهدف إلى خلق الثروة والقيمة المضافة من خلال نسيج صناعي وإنتاجي وطني مندمج. أما بقاء الوضع على حاله فيكون مضرا بالاقتصاد والمجتمع معا.
 - **فيما تبين على مستوى الحوكمة:** أن انعدام التخطيط عموما، والتخطيط الاستراتيجي خاصة، وعدم صياغة السياسات العمومية وتدوينها، وغياب هيئات التفكير وإنتاج الحلول والبدائل، كلها تمثل تهديدا حقيقيا من حيث أنها تترك الهيئات والمؤسسات تعمل في العفوية والارتجالية.
 - **في حين على مستوى التهديد الثقافي،** فإنه يمكن القول أنه تهديد كلاسيكي تعيشه أغلب مجتمعات العالم وليس المجتمع الجزائري وحده، أمام هيمنة الثقافة الغربية على العالم. إلا أن هذا الوضع الدائم والمستمر إذا اقترنت به عوامل وممارسات أخرى ذات أبعاد تاريخية وإثنية عرقية فإنها تصبح مهددة للأمن الهوياتي للمجتمع.
- كما تؤدي عدم معالجة التهديدات الناعمة حتما إلى تشعب الأوضاع، فيكون المجتمع عامة والمؤسسات خاصة في وضع هش يسمح بحدوث اختلالات اجتماعية واقتصادية وسياسية، مألها إضعاف قدرة المجتمع على التصدي. في حين أن معالجة هذه التهديدات سوف تسمح برسم ملامح الدينامية المستقبلية التي لا بد أن تتحلى بها المؤسسات المعنية بالقضايا أو الإشكاليات المطروحة، للقضاء على التهديدات وتعزيز قوة التصدي عند المجتمع ومكوناته.

المراجع بالعربية

1. عبد الحميد قربي، الإدارة الجزائرية، مقارنة سوسولوجية، 2008، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
2. رشيد حمدوش، مسألة الرباط الاجتماعي وسوسولوجيا الحياة اليومية أو المعاش، جامعة الجزائر 2، ص 1 إلى 21.
3. صالح زباني، أم الحجيج، الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات، السياسات والآفاق، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الأول، جويلية 2011.
4. السيد حسين العطاس، الإمبريالية الفكرية: تعريفها ومآلاتها ومشاكلها إضافات، العددان 57 - 58، صيف - خريف 2022.
5. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، مفاهيم أمنية: الأمن الموسع عند باري بوزان، 2019/09/20.

المراجع بالفرنسية

1. Abdelkader Djeghloul, 1984, Eléments d'histoire culturelle algérienne, ENAL, Alger, pp25, 36, 51, 85.
2. Keira Bachar, « Quelques chiffres autour de l'évolution de la population urbaine en Algérie », Publié sur RURAL-M Etudes sur la ville – Réalités Urbaines en Algérie et au Maghreb, le 02 Octobre 2018.
3. Thierry Balzacq, 2003-2004, La sécurité : définitions, secteurs et niveaux d'analyse, in Fédéralisme 2034-6298 Volume 4 : Régions et sécurité, pp1 à 35.
4. Soumeia Bekkis, Mohamed Amine Benmehaia, AHCÈNE Kaci, « Les enjeux de la dépendance de la filière de blé en Algérie : Analyse par asymétries de réponses de l'offre dans la chaîne de valeur », in NEW MEDIT N. 1/2022.
5. Kousseila BELLIL, Moussa BOUKRIF, « Les réformes de la filière lait en Algérie : bilan et perspectives », Les Cahiers du Cread - Vol. 37 - n° 02 – 2021, pages 129-157.
6. Y. Benabdallah, « L'économie algérienne entre réformes et ouverture : Quelle priorité? », <https://www.gate.cnrs.fr/uneca07/communications%20pdf/Benabdallah-Rabat07.pdf>.
7. Gérard de Bernis, « Les industries industrialisantes et les options algériennes ». In: Tiers-Monde, tome 12, n°47, 1971. Le tiers monde en l'an 2000. pp. 545-563.
8. Konstantina Boulouta, « The management by objectives in modern organisations and enterprises », in International Journal of Strategic Change Management , Vol. 4, No. 1, 2012 January 2012, pp 68 à 79.
9. Zoubir Boussafsaf, « La mort dans les représentations de la violence chez les adolescents victimes du terrorisme », in L'esprit du temps | « études sur la mort », 2013/2 n° 144, p 69 à 79.
10. CHALMERS Johnson, (1982), MITI and the Japanese miracle, the growth of industrial policy, 1925- 1975, Review by Nasir Tiyaaji, in social scientist, vol. 12, N° 4 (Apr. 1984), pp 73-99.
11. Mounia Chouaidia, (2020), Restructuration des Entreprises Publiques en Algérie « Solution pour des Entreprises en difficulté ? » Revue Jurisprudence / Vol:12 / N°: 01(N°S 21).
12. Jérôme Clech, (2016), L'hybridité : nouvelles menaces, inflexion stratégique ? Revue Défense Nationale, 2016 /3 N° 788 | pages 12 à 18.

13. TAM Crawford, (2014) L'hétérogénéité du concept de sécurité : ses implications sur les politiques publiques, la justice et la durabilité des pratiques. Cahiers de la sécurité et de la justice, 27/28. 25 - 34 (10).
14. Claude Dargent, (2002/3), « Les explications culturelles du développement économique : pertinence et faiblesses », in Revue internationale de politique comparée » Vol. 9, p 343 à 369.
15. Dominique David, Penser le monde, in Défense N°200 - Septembre - Octobre 2019 : « Au-delà de l'aide à la décision un think tank contribue au soft power national ». <https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/pdf>.
16. Ferhat Abderrazek, (2014), L'articulation agro-industrielle dans la stratégie algérienne d'industrialisation, AL-IJTIHED Revue des études juridiques & économiques - C.U.TAM., p 1-18.
17. Fred C. Lunenburg, (2010), « THE DECISION MAKING PROCESS », National forum of educational administration and supervision journal volume 27, number 4, 2010, Sam Houston State University
18. Kareem Ismail, (2010), The Structural Manifestation of the 'Dutch Disease': The Case of Oil Exporting Countries, International Monetary Fund, Working Paper (WP 10/103), 36 pages.
19. Guerfi Abdelhamid, (2009), « Diversité et inter culturalité en Algérie », UNESCO, 31 pages. Bureau de l'UNESCO pour le Maghreb Secteur Culture, Agdal, Rabat 1777, Maroc. CL/RA/MA/2009/PI/H/6.
20. Isabelle Lacroix, (2012), Pier-Olivier St-Arnaud, « La gouvernance: tenter une définition », in Cahiers de recherche en politique appliquée, Vol. IV, Numéro 3, Automne.
21. Jean-Pierre Maulny et Sabine Sarraf, (2016), Évaluation et perspectives des menaces sécuritaires, Rapport de synthèse pour Le forum « Technology Against Crime (tac) », Édité par IRIS.
22. Olivier Urrutia, (2013), « The role of think tanks in the definition and application of defence policies and strategies », in Revistadel Instituto Español de Estudios Estratégicos Núm. 2.
23. James G. Mc Gann, (2021) « 2020 Global go to think tanks index report », University of Pennsylvania, USA. TTCSP Global Go To Think Tank Index Reports. 18. https://repository.upenn.edu/think_tanks/18.